مجلة اللغة العربية والعلوم الإسلامية العدد (1) – مارس 2022م
الترقيم الدولي للنسخة المطبوعة: 2812-541X الترقيم الدولي للنسخة الإلكترونية: 2812-5428
الموقع الإلكتروني: https://jlais.journals.ekb.eg

موجات الغلاء وأثرها على الاستقرار النقدي في مصر خلال العصر الفاطمي (358-567هـ/969-1171م)

إعداد

أ.د. محمد عبد السلام عباس إبراهيم

أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية

كلية الآداب- جامعة الوادي الجديد

Journal of Arabic Language and Islamic Sciences Vol (1) – March 2022
Printed ISSN :2812-541X On Line ISSN : 2812-5428
Website : https://jlais.journals.ekb.eg/

موجات الغلاء وأثرها على الاستقرار النقدي في مصر خلال العصر الفاطمي
(358-567هـ/969-1171م)

أ.د. محمد عبد السلام عباس إبراهيم
أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية
كلية الآداب- جامعة الوادي الجديد

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوعًا مهمًا من موضوعات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر خلال العصر الفاطمي (358-567هـ/969-1171م)، والخاص بموجات الغلاء وأثرها على الاستقرار النقدي، حيث إنه كان لتلك الموجات من الغلاء أثر كبير في استقرار النقد المتداول في مصر الفاطمية؛ إذ أثرت تلك الموجات من غلاء الأسعار بشكل، أو بآخر على كمية النقود المعروضة وقيمتها الشرائية؛ الأمر الذي كان له أثر واضح على مختلف طبقات المجتمع المصري، وكان له في الوقت نفسه أيضًا أثر واضح في قوة اقتصاد الدولة، وضعفه، وتأرجحه بين الثبات والتغير.

Abstract

This paper deals with an important topic of topics economic and social history of Egypt during the Fatimid era (358-567 AH / 969-1171 AD) , and your waves of price rises and their impact on monetary stability , as it was for those waves of price rises, a significant impact on the stability of the currency in circulation in Fatimid Egypt , as those affected waves of high prices one way or another on the amount of money offered and worth purchasing , which has had a clear impact on the various classes of

Egyptian society , and it has at the same time also a clear impact on the strength of the state economy and the weakness and swinging between stability and change.

مقدمة:

ينصب موضوع هذا البحث على دراسة موضوع من موضوعات التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لمصر خلال العصر الفاطمي (358-567هـ/969-1171م)، والخاص بموجات الغلاء وأثرها على الاستقرار النقدي، حيث إنه كان لتلك الموجات من الغلاء أثر كبير في استقرار النقد المتداول في مصر الفاطمية؛ إذ أثرت تلك الموجات من غلاء الأسعار بشكل، أو بآخر على كمية النقود المعروضة وقيمتها الشرائية؛ الأمر الذي كان له أثر واضح على مختلف طبقات المجتمع المصري، وكان له في الوقت نفسه أيضًا أثر واضح في قوة اقتصاد الدولة، وضعفه، وتأرجحه بين الثبات والتغير في مصر خلال العصر الفاطمى.

والواقع أنه تتعدد تعريفات النظام النقدي، ويتم تصنيف النظم النقدية في الغالب وفقًا لقاعدتها النقدية؛ ففي نظام الذهب يكون الذهب هو النقد النهائي، وتعرف وحدة التحاسب بوزن معين من الذهب من عيار معين، وأما في حال ارتكاز القاعدة النقدية على الذهب والفضة؛ فإن وحدة التحاسب تعرف بوزن معين من الذهب، كما تعرف في الوقت نفسه بوزن معين من الفضة، وترجع أهمية دراسة النظام النقدي، ومراحل استقراره، والعوامل التي أثرت على هذا الاستقرار ليس فقط لأهميتها التاريخية، ولكن لأنها أيضًا تسلط الضوء على تأثير النقود في الاقتصاد المتداول لبيان نقاط القوة والضعف في ذلك الاقتصاد. [1]

1- العملات المتداولة في مصر خلال العصر الفاطمي:

يدرك العالم أجمع أهمية العملة، وأصالتها، وصلاحيتها؛ إذ إنها مظهرٌ للقوة الاقتصادية لأي دولة من الدول، وقد كان للسكة[2] أو ضرب النقود أهمية خاصة كوسيلة لإظهار نفوذ الحكام، ومن ثم عدت السكة من أهم شارات الخلافة، والملك، والحكم في الدولة الإسلامية؛ فإذا ضربت النقود في الأقاليم الإسلامية باسم الحاكم المحلى كان اسمه يوضع مع اسم الخليفة لبيان نفوذ ذلك الحاكم، وسيطرته مع بقاء ولاءه للخليفة، وإذا ضرب أحد الحكام المسلمين نقودًا باسمه دون اسم الخليفة كان ذلك دلالة على استقلاله في الحكم، وعدم اعترافه بسيادة الخليفة. [3]

ويوضح الواقع التاريخي استعمال المسلمين في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الراشدين، وأوائل العصر الأموي النقود البيزنطية والساسانية التي كانت سائدة قبل الإسلام، وهي الدينار البيزنطي وهو عملة ذهبية، والدرهم الساسانى وهو عملة فضية، وفي خلافة عبد الملك بن مروان (65-86هـ/ 684-705م) [4]، وعندما بدأ بتعريب الدواوين فقد عرب كذلك العملة، وبدأ بضرب هذا النمط من الدنانير ابتداء من عام74هـ/693م، وبعد ذلك بسنوات ضربت النقود دون أن تظهر عليها صورة الخليفة، بل نقشت عليها عبارات مثل الشهادتين، والآيات القرآنية[5].

وفي العصر العباسي استحدث هارون الرشيد (170-193هـ/763-809م) [6]منصبًا جديدًا للإشراف على سك النقود، وهو ناظر السكة، وعندما ضعف نفوذ الخلفاء العباسيين، وقامت عدة دويلات إسلامية في الأقاليم؛ فإنه أقيمت مراكز جديدة لسك العملة، وزادت دور الضرب[7].

وقد عرف المسلمون ثلاثة أنواع من العملة:العملة الذهبية، ووحدتها الدينار، والعملة الفضية، ووحدتها الدرهم، والعملة النحاسية، ووحدتها الفلس، وكان شكل الدينار الإسلامي وحجمه لا يختلف كثيرًا من فترة لأخرى في سائر أنحاء العالم الإسلامي، سواء عند العباسيين أم الفاطميين أم في الأندلس، وكان نقشه عادة يحمل عبارة "لا إله

إلا الله محمد رسول الله"، وآية قرآنية عادة تتكون من سورة الإخلاص، ويحوى النقش مكان الضرب، وتاريخه، واسم الخليفة[8].

وظلت السكة أو العملة المستخدمة في مصر الإسلامية طوال عصر الولاة الممتد من عام (21-254هـ/ 641-868م) هي نفسها المتداولة في أرجاء العالم الإسلامي[9]، وفي الفترة الطولونية والإخشيدية، والتي كانت فيها مصر ولاية شبه مستقلة، ظهرت دنانير تحمل اسم ولاتها؛ فظهر الدينار الأحمدي نسبة لأحمد بن طولون[10]، والذي عرف بالجودة والنقاء[11]، وكان الذهب هو قاعدة النقد في مصر منذ عصر ما قبل الفتح العربي، وبالتالي كانت مصر تسير على نظام المعدن الفردي monometollism[12]، ومن ثم ذكر المقريزي أن الذهب كان دومًا هو نقد مصر المتداول[13].

ولما تم الفتح الفاطمي لمصر عام 358هـ/969م، كان دخولهم إلى مصر تأكيدًا لسيادة النقد الذهبي فيها[14]، حيث أفاد الفاطميون من سيطرتهم على طريق الذهب الآتى من بلاد السودان الغربي أثناء سيطرتهم على بلاد المغرب[15]، كما سيطروا على كل الطرق التجارية المؤدية إلى غانا التي كانوا يجلبون منها الذهب بعد قضائهم على إمارة تاهرت[16]، واحتلالهم سلجماسة[17]، ومن ثم حصلوا على رصيد ضخم من الذهب أعانهم على أعمال الدعوة في مصر والسيطرة عليها[18].

وبعد انتقال الفاطميين إلى مصر حصلوا على الذهب من وادي العلاقي في جنوب مصر[19]، وكذلك من المقابر القديمة في مصر، حيث كان رجال الخليفة يشرفون بأنفسهم على عملية استخراج الذهب من هذه المقابر الفرعونية[20]، فضلًا عما حصلوا عليه من مناجم الشام[21]، والمكوس التي قاموا بتحصيلها من أهل البلاد والوافدين إليها في طريق الحج والتجارة؛ إضافة لما حمله الفاطميون معهم من بلاد المغرب إلى مصر؛ فتروي المصادر التاريخية والمراجع المتعلقة بهذا الشأن أن المعز لدين الله الفاطمي (362-365هـ/972-975م) [22] لما خرج من المغرب قاصدًا مصر حمل معه خمسمائة جمل محملة بالذهب، وأمر المعز بسكه على هيئة أرحية الطواحين [23]،

فسبك من الذهب ثمانمائة رحاه، وبالتالي وفر لهم حصيلة من الذهب، وقاعدة نقدية لايستهان بها[24].

ولما جاء الفاطميون إلى مصر، وَعَدُوا بإصلاح العملة، وجعلها على المعيار المعمول به في خلافتهم ببلاد المغرب، ومنع الغش فيها، وهو ما يوضح سوء الأحوال الاقتصادية المصرية عند نهاية العصر الإخشيدي[25].

وقد كانت العملة السارية في مصر عند مجيء الفاطميين إليها هي الدينار الراضي نسبة للخليفة الراضي العباسي الذي كان مشابهًا إلى حد كبير لوزن الدينار الهرقلي الذي أقره الرسول صلى الله عليه وسلم في بداية عهد الدولة الإسلامية، والذي كان يزن مثقالًا من الذهب (أى4.265 جرام، أو66حبة)، وكانت زنة المثقال اثني وعشرين قيراطًا إلا حبة، وكان وزن الدينار يقدر أيضًا (72حبة شعير، أو ستة ألاف حبة) خردل وسط[26].

ومن العملات التي كانت سارية في ذلك الوقت أيضًا الدرهم الرباعي المضروب في عهد الخليفة المأمون العباسي (197-218هـ/814-834م) [27]، والدينار الأبيض النقي الذي سك في عهد الأمويين، وظل حتى مجيء الفاطميين[28]، ولم يلجأ الفاطميون في أول الأمر إلى منع العملة السنية، حتى لايحدثوا اضطرابًا في التعامل، وخسائر فادحة لمن يمتلكونها، إلا أنهم منعوا العملة ذات الفئة الصغيرة مثل المثقال والقطع[29]، والتي لم يعد لها قيمة بسبب ارتفاع الأسعار[30].

ولما كان إصدار عملة جديدة مظهرًا من مظاهر سيادة الدولة، فمن ثم عمل الفاطميون على إصدار عملة خاصة بهم تحمل أسماء خلفائهم وألقابهم، وتعبر عن عقيدتهم الشيعية'[31] ، وأراد جوهر الصقلي[32] أن يفتتح هذا العهد بضرب الدينار المعزي في عام358هـ/969م[33]، وقام بتثبيت قيمة الدينار المعزى إلى خمسة وعشرين درهمًا، وثبت قيمة الدينار الراضي عند خمسة عشر درهمًا، والدينار الأبيض عند ستة دراهم[34].

وفى عام362هـ/ 972م عُهِد الخليفة المعز الفاطمي ليعقوب بن كلس[35] ومن معه بالإشراف على الخراج إلا أنهم امتنعوا إلا أن يأخذوا الخراج بغير الدينار المعزي، مما تسبب في انحطاط قيمة الدينار الراضي بمقدار الربع[36]، وتشدد بيت المال في ضرورة التعامل بالدينار المعزي، وسادت العملة الفاطمية الجديدة في جميع أنحاء مصر[37]، وكانت تسك في جميع دور السكة بطول البلاد وعرضها[38]، وضاعفت الحكومة من مكاسبها، حيث دخلت كمشترٍ للدينار الراضي المرتفع الوزن، وقامت بإعادة صكه من جديد؛ فاستفادت من هذا التغير من الناحية المالية، بجانب إحلال العملة الشيعية محل العملة السنية، وظهرت بوضوح سيطرة الفاطميين على مصر واقتصادها[39].

وكانت دار الضرب بالإسكندرية يرد إليها الذهب الرومي باختلاف أصنافه من الدنانير، والسبائك، وتسبك كسبيكة واحدة، ويكون المعيار بالميزان، ثم تختم بختم السكة[40]، واختلفت النقود التي ضربت في عهد الفاطميين عن العملات التي سبقتها؛ ففي العصر العباسي كان يكتب في وسط العملات على الوجهين معًا صيغة الشهادة بالخط الكوفي، وتحتها اسم الخليفة، وأحيطت بكتابات هامشية بخط صغير على شكل دائرة، بينما تميزت العملات الفاطمية بزيادة النقوش والزخارف، إذ كان يوجد على كل وجه من وجهيها ثلاث دوائر داخل بعضها كتب بالخط الكوفي على وجه واحد من العملة شهادة التوحيد، وعلى الوجه الآخر كتب اسم الخليفة مع بعض العبارات المذهبة[41].

كما ابتدعت الدولة الفاطمية سك نقود ذهبية ذات أحجام مختلفة برسم بعض الأعياد، وعرفت باسم النقود التذكارية، فكان من جملة رسوم الدولة الفاطمية في الاحتفال بخميس العدس ضرب خمسمائة دينار ذهبًا وعشرة آلاف خروبة[42]، زيدت في عهد الوزير المأمون البطائحي[43] إلى ألف دينار ذهب وعشرين ألف خروبة، وكانت هذه النقود تخرج عن دائرة التعامل النقدي لتضاف إلى ماتم اكتنازه من

الذهب[44]، فيذكر أن الوزير الأفضل بن بدر الجمالي[45] كان يحمل من جملة خمسمائة دينار من تلك النقود إلى الخليفة مائتي دينار، ويحتفظ هو بالباقي[46].

وعرف في العصر الفاطمي نوعًا من الدنانير عرف باسم دنانير الغرة، وهي دنانير ذهب مدورة كانت تضرب في العشرة الأخيرة من ذي الحجة بتاريخ السنة التي ركب فيها الخليفة، وكان يذهب منها جزء للوزير وأولاده وإخوته، وكانت تلك الدنانير التي يتم الإنعام بها تصل في أول العام إلى ثلاثة ألاف دينار[47]، وقد أدى سوء الأحوال الاقتصادية إلى تخلى الدولة بعد ذلك عن ضرب تلك الدنانير[48] .

وفى عهد الخليفة المستنصر الفاطمي (427-487هـ/1036-1094م) [49] ضربت ثلاث عملات من النقود الذهبية في تواريخ متقاربة وبأشكال مختلفة، فقد ضربت العملة الأولى في القاهرة عام428هـ/1037م، وضربت الثانية في مدينة صور[50] عام422هـ/1030م، وضربت العملة الثالثة في عام465هـ/1072م[51].

ولم يقتصر التداول في الأسواق المصرية على العملات الذهبية الفاطمية؛ بل ظهرت إلى جانبها عملات أخرى مثل العملات المغربية التي شهدت رواجًا في مصر، حيث كان الحجاج المغاربة يدفعون مكوسًا بالدنانير المغربية الذهبية عند عبورهم مصر، ذلك بجانب العملة الصليبية التي ظهرت في البلاد بكميات كبيرة عقب تأسيس الإمارات الصليبية الكبرى في بلاد الشام[52].

بيد أن الدينار الفاطمي لم يكن ثابتًا من حيث الوزن؛ فقد تأثر تأثرًا كبيرًا بالأحداث السياسية، إلى جانب تلاعب بعض الخلفاء في تحديد وزن الدينار، فكان يزداد وزنه في حالات الرخاء والاستقرار خاصة في العصر الفاطمي الأول، ثم أصابه التدهور في العصر الفاطمي الثاني نتيجة انخفاض كميات الذهب بصورة ملحوظة، فضلًا عما شهدته البلاد من حالات عدم الاستقرار السياسي، والمجاعات والأوبئة التي عصفت بها في بعض الفترات[53].

ومما هو جدير بالذكر أن كمية الذهب التي أتى بها الفاطميون من المغرب، بالإضافة إلى ما حصلوا عليه من الذهب في مصر كان كفيلًا بأن يعطى إيحاءً قويًا

بأن التعامل النقدي في مصر سيظل يعتمد على قاعدة النقد الواحد، إلا أن رياح الأحداث في مصر جاءت بما لا تشتهى السفن، إذ سرعان ما تخلت البلاد عن قاعدة النقد المعدني الواحد، وأصبح التعامل يتم على أساس معدني الذهب والفضة، بل وأخذت الأمور تسير من سيئ إلى أسوأ، وأخذ الذهب يتراجع أمام الفضة، التي أصبحت مصرحًا بها من قبل الدولة في التعامل النقدي، ثم أصبحت الدراهم الفضية هي نقد مصر، والقاهرة، والإسكندرية، حتى أن أهلها كانوا لا يتعاملون إلا بها[54]، وفي أواخر عهد الدولة الفاطمية انخفضت قيمة العملة وقلت جودتها، وظهرت عملة جديدة عرفت بالدراهم السود احتوت على قليل من الفضة وكثير من النحاس، وأصبحت تلك الدنانير هي السائدة في التعامل النقدي، في حين تراجع أمر الذهب تمامًا مع أواخر عهد الدولة الفاطمية[55].

كما ظهرت الدراهم الفضية مع سلسلة المجاعات التي تخللت عهد الخليفة الحاكم بأمر الله (386-411هـ/996-1020م) [56]، وذلك عندما اضطربت أمور الناس، وارتفعت أسعار السلع الغذائية [57]، وقام الحاكم الفاطمي بسك معدن جديد، ومن ثم ظهرت الدراهم الفضية بجانب الدنانير الذهبية[58]، فازدادت الأمور سوءًا مما اضطر الحاكم إلى سحب الدراهم القديمة، وأمر بإنزال عشرين صندوقًا من بيت المال تحتوي على الدراهم الجديدة، وفي خلافة الآمر الفاطمي (495-524هـ/1101-1129م) [59] ضربت عملة جديدة عرفت بالفضة السوداء المعروفة بالعملة الآمرية، وكانت عملة ضعيفة العيار، إذ كان معظمها من النحاس، ولا تحتوي إلا على أقل القليل من الفضة، وظلت هذه العملة هي المتعامل بها حتى استولى بنو أيوب على مصر والشام[60].

2- موجات الغلاء وأثرها على التغير في الاستقرار النقدي:

يكشف لنا المقريزي من خلال كتابه "إغاثة الأمة" عن حوادث المجاعات، وموجات الغلاء التي اجتاحت مصر خلال العصر الفاطمي، وأثرت بشكل أو بآخر على ثبات قيمة العملة وسعر صرفها، وأثرت كذلك على الاقتصاد المصري في العصر الفاطمي ككل، وكانت أولى تلك الحوادث والموجات التي شهدتها مصر خلال العصر الفاطمي

في عام 387هـ/ 997م في خلافة الحاكم (386-411هـ/996-1020م)، إذ اجتاح البلاد غلاء كان سببه قصور مياه النيل عن الزيادة، إذ لم تتجاوز زيادة مياه النيل ستة عشر ذراعًا وأصابع، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، حتى قلَّ وجود القمح، واشتد خوف الناس، وتدهورت قيمة العملة، حتى أن الدرهم كان يشترى أربعة أرطال[61] من الخبز[62].

وفى عام395هـ/ 1004م قصرت مياه النيل عن الزيادة، حتى أنها لم تتجاوز خمسة عشر ذراعًا وسبعة أصابع؛ فارتفعت الأسعار، وكانت المعاملة في ذلك الوقت بالدراهم المزايدة والقطع[63]، وبلغ سعر صرف الدينار ستة وعشرين درهمًا، وتزايد سعر صرفه حتى بلغ في عام397هـ/ 1006م أربعة وثلاثين درهمًا؛ فاضطربت أحوال الناس، وارتفعت الأسعار بشكل حاد حتى صلى الناس صلاة الاستسقاء مرتين، إذ بلغ حمل الدقيق ستة دنانير، وكل تليس من القمح أربعة دنانير، وكل ويبة[64] من الأرز بدينار، وكل رطل ونصف من لحم البقر بدرهم، والرطل من لحم الضأن بدرهم، بينما بلغ سعر العشرة أرطال من البصل بدرهم، وبلغت الثمانية أواق[65] من الجبن درهمًا، والثمانية أواق من زيت الأكل درهمًا، وبلغ الرطل من زيت الوقود درهمًا أيضًا[66]، ويوضح المقريزي أن هذه الأمور استمرت كذلك حتى عام399هـ/1008م، ولحق بالناس من جراء ذلك شدائد عظيمة، لاسيما مع استمرار تناقص مياه النيل، فعظم الأمر، وأجهد الناس الجوع[67].

وقد كان أشد ما تعرضت له مصر من سلسلة حوادث المجاعات، وموجات الغلاء ما كان في خلافة المستنصر بالله الفاطمي، ففي عام447هـ/ 1055م قصرت مياه النيل عن الزيادة، وبلغ سعر القمح ثمانية دنانير للتليس، واشتد الأمر على الناس، وكان الوزير وقتذاك هو أبو محمد الحسن بن على اليازوري[68] ، فعمد إلى تدبير أمر الأزمة بحكمة بالغة[69].

بيد أن ذلك الاستقرار الذي أحدثه الوزير اليازوري لم يدم طويلًا، إذ بعد مقتله لم تر الدولة صلاحًا، ولم يستقم لها أمر، وكثر تغيير الوزراء، وتخربت أعمال الدولة،

وكثرت السعايات ضد الوزراء، ووقع الاختلاف بين الفرق المختلفة، حتى تجرأ الناس على باب الخليفة، وأخذوا أمواله، وأحوجه الأمر إلى بيع أغراضه، فأخذ من كان له درهم واحد ما يساوي عشرة دراهم، فاضمحل الملك، واستمر الأمر على ذلك مدة خمس سنوات أو ست، حتى حدثت المجاعة والغلاء الذي لم تشهده مصر من قبل في عصورها الإسلامية، وقد لخص المقريزي تلك الحوادث بالتعلق عليها بقوله"فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا[70]".

وفى عام457هـ/ 1064م وقع غلاء فاحش بمصر امتد سبع سنوات عجاف، وكان سببه ضعف السلطنة، واختلال أحوال المملكة، وتمكن الأمراء من الدولة، ونشوب الفتن بين قبائل العربان، وقصور مياه النيل، حتى لم تجد الأرض من يزرعها، وتزايد الغلاء، وأعقبه الوباء، وعزت الأقوات بيع رغيف الخبز بخمسة عشر دينارًا، وبيع إردب القمح بثمانين دينارًا، وخرجت نساء القصر صائحات من الجوع، وباع المستنصر حلية قبور آبائه، وتدهورت قيمة العملة، حتى أن امرأة باعت عقدًا لها قيمته ألف دينار بتليس من الدقيق، فنهب منها في الطريق، ولم تنل منه إلا قرصه عجنتها، ووقفت أمام أبواب القصر تصيح "ادعوا لملانا المستنصر الذي أسعد الله الناس بأيامه، وأعاد عليهم بركات حسن نظره حتى تقومت على هذه القرصة بألف دينار"[71].

وفي خلافة الآمر بأحكام الله الفاطمي (495-524هـ/1101-1129م) حدث غلاء وصل خلاله سعر المائة إردب من القمح مائة وثلاثون دينارًا، كما وقع غلاء شنيع في خلافة الحافظ لدين الله (524-544هـ/1129-1149م) [72]، إلا أن وزيره رضوان بن ولخشي[73] تمكن من معالجة الأمور[74].

وكان آخر غلاء شهدته مصر في العصر الفاطمي في عهد الخليفة الفائز الفاطمي(544-555هـ/1149- 1160م) [75] ، وكان الوزير آنذاك هو الصالح طلائع ابن زريك [76]، وكان سبب هذا الغلاء قصور مياه النيل عن حد الوفاء، إلا أن الصالح طلائع تمكن من معالجة الأمر عن طريق إخراج ما كان موجودًا في المخازن

السلطانية من غلال تحسبًا للطوارئ الاقتصادية، وفرق الوزير الغلال على الطحانين، وقام بخفض سعرها، ومنع احتكارها، حتى انفرجت الأزمة، وظهرت بوادر الرخاء[77].

وهكذا كانت حوادث المجاعات، وموجات الغلاء في العصر الفاطمي كثيرًا ما تؤثر على ثبات قيمة العملة، إذ كانت في بعض الأحيان تؤدي تلك الأمور إلى ارتفاع الأسعار، وقلة المعروض من السلع ، وهو الأمر الذي يؤثر بشكل أو بآخر على نظام الاستقرار النقدي للدولة.

3- أثر الغلاء والتغيير في قيمة العملة على فئات المجتمع المصري:

تعددت طوائف السكان، واختلفت أجناسهم، وطوائفهم في العصر الفاطمي، فكان سكان مصر في ذلك الوقت خليطًا من القبط، والروم، والعرب، والبربر، والأكراد، والديلم، والأحباش، والأرمن[78]، وقد انصهرت تلك العناصر المتعددة، والأجناس المختلفة مع الوقت في الحياة المصرية، وتأثرت بتقاليد المجتمع المصري، فأصبح الجميع ينسبون إلى مصر، حتى أن الخلفاء الفاطميين أنفسهم غلبت على تسميتهم المصريين[79]، كما أطلق بعض المؤرخين على دولتهم اسم دولة المصريين أو الدولة المصرية[80].

وإذا ما حاولنا تتبع التقسيم الواضح لطبقات المجتمع المصري في كتابات المؤرخين الذين أرخوا لهذا العصر؛ فإننا لا نكاد نجد ما يشفى الغليل، حيث إن معظم الروايات التاريخية المعاصرة للفاطميين كانت تهتم في مجملها بأخبار الخلفاء، وحروبهم، وصراعاتهم السياسية، وحياتهم الخاصة، ومواكبهم واحتفالاتهم الرسمية، وأغفلت تلك الروايات ذكر ما يتعلق بحياة الناس [81].

وقد جرى العرف بين بعض المؤرخين على تقسيم المجتمع إلى طبقتين كبيرتين هما طبقة الخاصة وطبقة العامة[82]، إلا أن أفضل التقسيمات، وأقربها إلى الصحة للبناء الاجتماعي المصري في العصر الفاطمي ما قدمه لنا المقريزي من خلال كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة"، وهو تقسيم يصلح للتعميم في عصور مصر الإسلامية المختلفـــة، حيث قسم المجتمع إلى سبعة أقسام :

1. أهل الدولة .
2. مياسير التجار وأولي النعمة والرفاهية.
3. أرباب المعايش من الباعة ومتوسط الحال من التجار.
4. أهل الفلاحة.
5. الفقراء وهم معظم الفقهاء، وطلاب العلم، والأجناد، والكثير من الأجناد.
6. أرباب المهن والصناعة.
7. أهل المسكنة من ذوي الحاجة[83].

ويلاحظ في هذا التقسيم شموليته، وعدم إغفاله لعنصر من عناصر المجتمع، فضلًا عن إبرازه للتأثير الاقتصادي في ترتيب السلم الطبقي في البناء الاجتماعي المصري، وسوف نعالج خلال النقاط التالية أثر موجات الغلاء والتغيير في قيمة العملة على هذه الفئات خلال العصر الفاطمي.

وفي حقيقة الأمر فإن اضطراب النظام النقدي أسهم بشكل كبير في الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها مصر الإسلامية، إذ كان كثير من الحكام والولاة يتلاعبون في العملة، وعمد بعضهم إلى ضرب العملة المزيفة الرديئة، مما ترتب عليه اختفاء العملة السليمة الجيدة المضروبة من الذهب والفضة، وكان من الطبيعي أن يؤدي اختفاء العملة السليمة الجيدة إلى قلة الأقوات، ومن ثم يعمد التجار إلى استغلال الموقف فيتلاعبون بالعملة، ويخزنون الغلال، ويرفعون أسعارها بصورة مبالغ فيها، بحيث عجز العامة عن شراء ما يحتاجون إليه نظرًا لارتفاع الأسعار، واضطراب العملة[84].

وقد أوضح المقريزي أن النقود التي تم سكها في العصر الإسلامي كله كانت من الذهب والفضة الخالصين، ولم يحدث فيها أي تزوير أو غش، وفى مصر كان يتم سك النقود أساسًا من الذهب الخالص، بينما كانت الفضة يسك منها قدر نسبى من النقود للاستخدام في المعاملات الجارية لشراء الاحتياجات اليومية المنزلية، ثم حدثت تطورات

أدت إلى اختفاء الدنانير الذهبية والدراهم الفضية، وزيادة كبيرة في المعروض من دراهم الفلوس المصنوعة غالبًا من النحاس، والتي تم غشها فيما بعد بغيرها من المعادن[85]،

وهكذا وفقًا للتحليل السابق فإن النقود قد فقدت أهم مميزاتها، وهي كونها مخزونًا للقيمة، وطبقًا للتطور الاقتصادي فقد حلت العملة الرديئة محل العملة الجيدة، وأصبحت تلك العملات الرديئة تطبع وفق قرارات سياسية، وليس وفق القيمة الفعلية، ولا ينكر أحد أن كل الهزات المالية القديمة والمعاصرة كانت من تأثير هذا العنصر السيئ من عناصر الاقتصاد على كل مقومات الإنتاج الأخرى، وبالتالي كان لها أثرها المباشر على كل طبقات المجتمع.

كما يرى المقريزي أن الغلاء والرخاء ظاهرتان متعاقبتان منذ القدم في سائر الأقطار والبلدان، ومن تحليله لهاتين الظاهرتين تتأكد قاعدة اقتصادية مفيدة، وهي أن الغلاء مرتبط بالأزمات الاقتصادية وسوء الأحوال، وأن رخص الأسعار مرتبط بالرخاء واستقرار أحوال البلاد، وخلافًا لما شاع في كتب الاقتصاد المختلفة، يؤكد المقريزي أن النقود كانت تستخدم منذ القدم حين أوضح أنه في عصر ما قبل الطوفان أدى انعدام سقوط الأمطار في مصر، وانخفاض منسوب مياه النيل إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وقلة الإنتاج الحيواني، مما أدى بالتالي إلى الارتفاع الشديد في أسعار الحاصلات الزراعية والمنتجات الحيوانية[86].

وفي هذا الشأن تعرض المقريزي لذكر الآثار التي يمكن أن تنجم عن الارتفاع الفاحش في الأسعار، واضطراب النظام النقدي بتقسيم المجتمع إلى فئات معينة وفقًا لمعيار الحالة الاقتصادية أو الوظيفية؛ فطبقة أهل الدولة رغم أنه يبدو أنها لا تضرها مظاهر الغلاء، بل ويمكن أن تستفيد منها وتنتفع، إلا أن المقريزي المحلل للأحداث يرى أن هذه الفئة أيضًا تضررت من جراء ذلك، حيث قلت أموالها مقارنة بما كانت عليه قبل سنوات الغلاء، ويرى أن ذلك كان راجعًا لاضطراب قيمة العملة، وارتفاع الأسعار؛ فالعشرين ألف درهم مثلًا قبل سنوات الغلاء كان يستطيع مالكها أن ينفق منها ما يشاء ويدخر منها بعد ذلك؛ لأنها كانت دراهم تساوى قيمتها ألف مثقال من

الذهب، ولكن بعد سنوات الغلاء، وقلة وجود العملة الذهبية، ورواج الفلوس النحاسية، وغش العملة، أصبحت قيمة تلك الدراهم ستمائة وستة وستين مثقالًا من الذهب ينفقها الرجل في شراء احتياجاته اليومية من لحوم، وخضر، وتوابل، وزيوت، وكساء، ويرى المقريزي أن أهل الدولة لو تدبروا حقيقة هذا الأمر لأدركوا أنهم لم يصبهم ربح في ذلك من جراء غلاء سعر الذهب، الذي هو أصل بلاء هذه المحن التي تعرض لها المجتمع المصري[87].

على حين يرى المقريزي أن طبقة مياسير التجار، وأولي النعمة والترف، رغم ظهور مكاسبهم من هذه المحن، إلا أنه في الحقيقة لم يستفيدوا شيئًا على المدى البعيد، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار التي صاحبها ارتفاع النفقات، واختلاف قيمة العملة التي تأكل ما اكتسبوه من أموال، ويعبر عن ذلك بقوله:"فالبائس لغباوته يزعم أنه استفاد، وفي الحقيقة إنما خسر، ولسوف عما قليل ينكشف عنه الغطاء، ويرى ماله قد أكلته النفقات، وأتلفه اختلاف النقود، فيعلم فساد ما كان يظن، وكذب ما كان يزعم".[88]

وأما القسم الثالث من طبقات المجتمع وهم أرباب المعايش؛ فإنهم عاشوا في هذه المحن مما تحصل لهم من الربح، إلا أن ما اكتسبه الإنسان منهم لا يكاد يكفي متطلباته ما لم يضطر إلى الاستدانة لشراء بقية احتياجاته[89].

كما أوضح المقريزي أن القسم الرابع من طبقات المجتمع، وهم أصحاب الفلاحة والحرث هلك معظمهم في سنوات الغلاء والجدب من جراء بوار الأراضي، وقلة المياه اللازمة للري، بينما وجد منهم من ناله الثراء، وهم الذين ارتوت أرضهم في سنوات الجدب، فنالوا من زراعتها أموالًا طائلة، وعظمت ثرواتهم[90].

وكانت الطبقة الخامسة من ذوي الأجور الثابتة، وطلاب العلم، وأكثر الفقهاء، وكثير من الأجناد، فقد أضرهم الغلاء، حتى أصبح منهم من هو ميت أو مشتهى للموت لسوء ما حل بهم، وأصبح ما يملكونه لا يوازي مقدار نفقاتهم ومتطلباتهم، ومن ثم لحق بهم الفقر وسوء الحال[91].

بينما كان القسم السادس من الطبقات متمثلًا في أرباب المهن، والأجراء، والحمالين، والخدم، والخياطين، والبناة، والفعلة، ونحوهم، فيرى المقريزي أن أجرهم الذي حصلوا عليه تضاعف تضاعفًا كبيرًا، إلا أن الموت أباد أكثرهم[92].

واختتم المقريزي تفصيله لأثر الغلاء على طبقات المجتمع بالإشارة للقسم السادس من أقسام الطبقات المتمثل في أهل الخصاصة والمسكنة، وهؤلاء طحنتهم الأحداث، وأكثرهم عانى من البرد والجوع، ولم يبق منهم إلا أقل القليل[93].

وهكذا يمكننا القول إن المقريزي استند إلى معيار اقتصادي مهم هو معيار طبيعة الدخل والثروة؛ فإذا كان الدخل ثابتًا، أو زاد بنسبة أقل من نسبة زيادة الأسعار، فإن أصحاب هذا الدخل ساء حالهم كلما ارتفعت الأسعار، أما إذا كان الدخل قد زاد بنسبة أكبر من نسبة زيادة الأسعار؛ فإن أصحاب هذا الدخل لا يضارون.

4- دور الدولة في مواجهة الغلاء والحفاظ على الاستقرار النقدي:

ارتبط الاقتصاد المصري إلى حد كبير بقصور زيادة النيل أو زيادته عن الحد المطلوب [94]، إلا أن النيل وحده لم يكن المسئول موجات الغلاء، وارتفاع الأسعار، وندرة الأقوات، وانعدام السلع من الأسواق، بل كان ذلك أيضًا راجعًا لضعف الحكام وسوء تدبيرهم، فضلًا عن الصراعات السياسية، واختلاف قيمة العملة، وجشع التجار[95]، ومن ثم تعرضت البلاد لموجات الغلاء والمجاعات، وقد بذلت الدولة بعض الجهود الحثيثة من أجل إعادة الأمور إلى نصابها، ومواجهة الغلاء، وإعادة ضبط قيمة العملة.

وهناك أمور تتعلق بالتعديلات التي أدخلها الفاطميون على نظام العملة في بداية أمر دولتهم في مصر، وقد أشار إليها المقريزي في كتابه "اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا"، وتداولته المراجع الحديثة، وهو أن الفاطميين لما عملوا على إصدار عملة خاصة بهم تحمل أسماء خلفائهم وألقابهم، وتعبر عن عقيدتهم الشيعية، وأراد جوهر الصقلي أن يفتتح هذا العهد بضرب الدينار المعزي في عام358هـ/969م، وقام بتثبيت قيمة الدينار المعزي إلى خمسة وعشرين درهمًا، وثبت قيمة الدينار الراضي عند

خمسة عشر درهمًا، والدينار الأبيض عند ستة دراهم، فقد أثار هذا الأمر حفيظة الصيارفة، وكان معظمهم من اليهود، وقاموا بثورة ضده؛ لأن تحديد قيمة كل عملة في ذلك الوقت تسبب في ضرر بالغ لهم لما كان لديهم من هذه الدنانير القديمة التي تغيرت قيمتها، إلا أن جوهر الصقلي استخدم الشدة ضدهم، وهددهم بهدم أمكانهم فخضعوا للأمر الواقع[96].

وتوضح المصادر أن الشعب المصري تعرض لموجة من الغلاء في بداية عهد الدولة الفاطمية في مصر، وكان سببها راجعًا لجشع التجار، ففي خلافة المعز لدين الله الفاطمي، ارتفعت الأسعار وعزت الأقوات، واستغل التجار انشغال الخليفة المعز بتهديد القرامطة، ولكن سرعان ماعادت الأمور إلى نصابها بعد هزيمة القرامطة، فاستقرت الأمور، وانخفضت الأسعار، بعد أن كان القائد جوهر الصقلي قد ضرب جماعة من الطحانين، وجمع سماسرة الغلال في مكان واحد، وأجبرهم ألا يبيعوا الغلال إلا في هذا المكان[97].

وفي الغلاء الذي اجتاح البلاد في خلافة الحاكم الفاطمي ارتفعت الأسعار، حيث قل وجود القمح، واشتد خوف الناس، وتدهورت قيمة العملة، حتى أن الدرهم كان يشترى أربعة أرطال من الخبز، وفى عام395هـ/ 1004م قصرت مياه النيل عن الزيادة، حتى أنها لم تتجاوز خمسة عشر ذراعًا وسبعة أصابع؛ فارتفعت الأسعار أيضًا، وكانت المعاملة في ذلك الوقت بالدراهم المزايدة والقطع، وبلغ سعر صرف الدينار ستة وعشرين درهمًا، وتزايد سعر صرفه حتى بلغ في عام397هـ/ 1006م أربعة وثلاثين درهمًا، فاضطربت أحوال الناس، وارتفعت الأسعار[98].

وفي سبيل الإصلاحات قام الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي بسك دراهم فضية جديدة، وأمر أن يكون الدينار بثمانية عشر درهمًا منها، وتشدد في مراقبة الطحانين والخبازين[99]، ويذهب بعض المؤرخين المحدثين إلى القول أن هذا الأمر أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وانخفاض القيمة الشرائية للنقود، ومن ثم لجأ التجار إلى تخزين كميات كبيرة من الدنانير الذهبية طمعًا في الاستفادة من ارتفاع قيمتها بعد

انتهاء الأزمة، خاصة بعد أن احتكر التجار هذه السلع، مما كان سببًا مباشرًا في تخلى ملاك الدنانير الذهبية عنها، وذلك من أجل شراء الطعام الذي احتكره هؤلاء التجار[100].

وقد أدرك الحاكم بأمر الله ظاهرة اكتناز الذهب التي اقبل عليها التجار والمحتكرين، ومن ثم قام الحاكم بسك الدراهم الفضية بجانب الدنانير الذهبية، فظهرت بذلك بوادر أول أزمة نقدية في تاريخ مصر في العصر الفاطمي، حيث ارتفع سعر الدينار في مقابل الدراهم الجديدة، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد الإقبال على الذهب، ومع تزايد المجاعة وارتفاع الأسعار انخفضت قيمة تلك الدراهم الفضية حتى وصلت إلى أربعة وثلاثين درهمًا بدينار، مما يؤكد وجود غش في العملة سواء في الوزن أم العيار، وهو الأمر الذي أدى إلى اضطراب أمور الناس وزيادة الأمور سوءًا على سوء[101].

وإزاء هذا الأمر اضطرت الدولة إلى التدخل لحماية نقدها، فأمر الحاكم الفاطمي بسحب الدراهم القديمة من التعامل، وأنزل عشرين صندوقًا من بيت المال تحتوى على دراهم جديدة فرقت على الصيارفة، وقرئ سجل بمنع التعامل بالدراهم القديمة، وأمهل من بيده شيء منها مهلة ثلاثة أيام ليوردها إلى دار الضرب، فاضطر من بيده هذه الدراهم إلى التخلص منها، وأدى هذا الإجراء إلى انخفاض سعر الدراهم القديمة مقارنة بالدراهم الجديدة، حتى بلغت أربعة دراهم قديمة بدرهم جديد، وتقرر أن يكون أمر الدراهم الجديدة ثمانية عشر درهمًا بدينار[102].

ويوضح المقريزي أن هذه الأمور استمرت كذلك حتى عام399هـ/1008م ، ولحق الناس من جراء ذلك شدائد عظيمة، لاسيما مع استمرار تناقص مياه النيل، فعظم الأمر، وأجهد الناس الجوع، فاستغاثوا بالحاكم في أن ينظر في أمرهم، فاجتمعوا بين القصرين، واستغاثوا بالحاكم في أن ينظر في أمرهم، فخرج إليهم الحاكم وركب حماره، ومضى إلى جامع راشدة[103]، وأقسم أنه إن عاد في طريقه، ووجد موضعًا ليس به غلة في طريق عودته ليضربن رقبة كل من عنده غلة، وليحرقن داره، ولينهبن ماله، فما

بقى من أهل مصر والقاهرة أحد عنده غلة إلا حملها من بيته، وخزنها في الطرقات، فتوافرت الغلة، وفرض الحاكم على تجار الغلة أن يبيعوا بالسعر الذي يحدده لهم، أو أن يمتنعوا فيختم على غلاتهم فلا يستطيعون أن يبيعوا شيئًا منها حتى يحين موعد حصاد الغلة الجديدة، فاستجابوا لطلبه، وبالتالي استقرت الأسعار[104].

ويتبين للباحث هنا أن المقريزي أراد أن يوضح أنه رغم الإجراءات الشديدة والمبالغ فيها من قبل الخليفة الحاكم ضد تجار الغلال في هذه الأزمة، إلا أنها كانت سببًا مباشرًا في زيادة كمية المعروض من الغلال بين أيدي الناس، فضلًا عما أدى إليه ذلك من إجبار التجار على البيع بالسعر المحدد، وبالتالي أدى ذلك الأمر أيضًا إلى ثبات قيمة المعروض من الغلال، وإلى ثبات قيمة العملة الشرائية لها، مما ترتب عليه انجلاء الأزمة، وقد علق على ذلك المقريزي بقوله"ولله عاقبة الأمور"[105].

كما لعبت الدولة ممثلة في الوزير أبي محمد الحسن بن على اليازوري دورًا واضحًا –كما مر بنا من قبل– في الأزمة التي شهدتها مصر في عام447هـ/1055م في خلافة المستنصر (427–487هـ/1036–1094م)، إذ عمل على تدبير أمر الأزمة بحكمة بالغة، إذ كان التجار يبتاعون الغلة من الفلاحين قبل إدراكها بسعر فيه ربح لهم؛ فقام الوزير اليازوري بإصدار الأوامر بمنع ذلك الأمر، وكتب إلى عماله على الأقاليم أن يقوموا بتحرير ما قام به التجار المشترين للغلال من الفلاحين، وأمر أن تحمل الغلال إلى المخازن السلطانية، وعوض التجار عن ذلك بإرباحهم ثمن دينار عن كل دينار كانوا قد اشتروا بها الغلال من الفلاحين تطيبًا لأنفسهم، وقرر أن يكون ثمن التليس ثلاثة دنانير بعد أن كان ثمانية دنانير، فزال عن الناس الغلاء بحسن تدبير الوزير حتى حل موعد حصاد الغلة الجديدة[106].

وفى هذا يتضح أيضًا حسن سياسة الوزير أبى الحسن اليازوري وحسن تدبيره في معالجة الأزمة التي كان من الممكن أن ينتج عنها تدهور في اقتصاديات البلاد، وارتفاع الأسعار، وحدوث المجاعات، وتدهور قيمة العملة وعدم استقرارها، إلا أن حسن

تدبيره كان سببًا مباشرًا في معالجة الأمور قبل استفحالها، حتى علق على ذلك المقريزي بقوله"وما كادوا يتألمون لحسن التدبير[107]".

وفى عام457هـ/ 1064م في خلافة المستنصر أيضًا وقع غلاء فاحش بمصر امتد سبع سنوات عجاف، وكان سببه ضعف السلطنة، واختلال أحوال المملكة، وتمكن الأمراء من الدولة، ونشوب الفتن بين قبائل العربان، وقصور مياه النيل على حد قول المقريزي، حتى لم تجد الأرض من يزرعها، وتزايد الغلاء، وأعقبه الوباء، وعزت الأقوات، وتدهورت قيمة العملة، ولم تعالج هذه الأزمة إلا بعد أن تشدد الوالي الفاطمي بأوامر الخليفة المستنصر في معاملة تجار الغلة، والخبازين، والطحانين، وهددهم وأرهبهم، فسكنت الفتن، وزرع الناس الأرض، وتدارك الله الخلق؛ فزادت مياه النيل وانكشفت الغمة[108].

وفى هذا أيضًا أراد المقريزي المؤرخ المحلل الباحث عن أسباب الحوادث والعلل أن يوضح أثر استخدام سياسة الشدة تجاه التجار والمتحكمين في الغلال من خلال الحيلة الذكية التي لجأ إليها الوالي الفاطمي لإلقاء الرعب في قلوبهم، ومن ثم عرضوا العدول عن سياسة احتكار الغلال، وقاموا بطرحها في الأسواق بسعر معتدل، مما خفف من الأزمة الطاحنة التي اجتاحت مصر في ذلك الوقت، وكأنه في ذلك الأمر يشير صراحة إلى ضرورة قيام أولى الأمر والحكام بمتابعة أمور التجار والمتحكمين في الأسعار، وضرورة اختيار الأسلوب الأمثل في التعامل معهم لمنع حدوث الأزمات الاقتصادية إما بالتعويض المرضى لهم، كما فعل الوزير اليازوري من قبل، أو باستخدام سياسة الحسم، والتهديد، والشدة كما فعل الوالي الفاطمي معهم بعد تهديد الخليفة المستنصر له جراء الأزمة الكبرى التي تعرض لها الاقتصاد المصري وقتذاك.

وفي الغلاء الذي شهدته خلافة الآمر بأحكام الله الفاطمي، قام الوزير المأمون البطائحي، وختم على مخازن الغلال، وأحضر التجار وخيرهم في أن تبقى غلالهم تحت الختم حتى يحين موعد وصول الغلال الجديدة، أو أن يفرج عن غلالهم، ويبيعوا كل مائة إردب من القمح بثلاثين دينارًا؛ فأجابه البعض إلى طلبه، وامتنع البعض

الآخر، ومن لم يجبه ظلت غلاله تحت الحجر، ولم يتمكن من بيعها حتى دخلت الغلة الجديدة، فانخفضت الأسعار، واضطر أصحاب الغلة المخزنة إلى بيعها بأثمان رخيصة خشية تعرضها للسوس، وندموا على مافاتهم من البيع بالسعر الأول الذي عرضه عليهم الوزير من قبل[109].

كما لعب الدور نفسه الوزير رضوان بن ولخشي في الغلاء الذي شهده المجتمع المصري خلال خلافة الحافظ لدين الله، وتمكن من معالجة الأمور، بعد أن أحضر تجار الغلال، وعاقب جماعة من المحتكرين للغلال، والمزايدين في الأسعار، وباشر الأمر بنفسه، حتى زالت أسباب الغلاء، ونجد أيضًا أن الوزير الصالح طلائع بن زريك تمكن من معالجة الغلاء الذي شهده عهد الخليفة الفائز الفاطمي عن طريق إخراج ما كان موجودًا في المخازن السلطانية من غلال، بعد أن فرقها على الطحانين، وقام بخفض سعرها ومنع احتكارها، حتى انفرجت الأزمة [110].

ولعل الباحث يرى هنا أيضًا طريقة أخرى قدمها المقريزي للخروج من الأزمات الاقتصادية تتمثل في ضرورة وجود مخزون استراتيجي من الغلال لدى الدولة لمواجهة الطوارئ، وموجات الغلاء، وهو الأمر الذي طبقه بوضوح الوزير ابن زريك .

بيد أن ضعف الدولة الفاطمية في نهاية عهدها، وتصارع الوزراء فيما بينهم، واستعانتهم بقوى خارجية قد أدى إلى ضعف مركز الدولة المالي بعد أن بدأ قويًا، حيث لجأ المتصارعون إلى عرض أموال الدولة، وذهبها على من يضمن له البقاء والمساعدة، مما ساعد على إخراج بعض الذهب من البلاد[111]، فضلًا عن عجز الدولة عن حماية ممتلكاتها، التي أخذت في السقوط تباعًا سواء في أيدي الصليبيين أو السلاجقة، وبالتالي كانت الدولة تفقد مع هذه الممتلكات الكثير من ذهبها المتداول في تلك الممتلكات[112].

وهكذا يمكن القول بوجود علاقة وثيقة بين كمية النقود وقوتها الشرائية، حيث كانت مشكلة إسراف الدولة في إصدار النقود دون وجود ما يقابلها من إنتاج للسلع والخدمات قد أدى إلى التهاب الأسعار، وبالتالي ضعف القوة الشرائية للنقود، مما نجم عنه وجود ظاهرة التضخم، وهو الأمر الذي تهتم به الدراسات الاقتصادية الحديثة، كما قامت الدولة الفاطمية في مصر ممثلة في بعض الخلفاء، أو والوزراء، أو الولاة في بعض سنوات الغلاء باتخاذ إجراءات إصلاحية كان الهدف منها مواجهة الارتفاع

الجنوني للأسعار، وما تبعه من تفشى الغلاء، والمجاعات، وعدم استقرار القيمة النقدية للعملة، وقد تنوعت تلك الإجراءات ما بين فرض سياسة التسعير الجبري للسلع، ومحاربة احتكار التجار، وتثبيت قيمة العملة، في محاولة منهم للسيطرة على الأمور، ولمواجهة الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد، بعد أن بدا الاقتصاد المصري خلال العصر الفاطمي الأول قويًا؛ نتيجة الاستقرار النقدي نوعًا ما، لكن ما لبث هذا الاستقرار النقدي أن تدهور في العصر الفاطمي الثاني نتيجة لحوادث المجاعات وموجات الغلاء التي تعرضت لها البلاد، بالإضافة إلى قلة الذهب، واللجوء إلى إصدار العملات الفضية، وما صاحب ذلك من تغير وتدهور في قيمة النقود وقوتها الشرائية.

نموذجان من العملات الفاطمية

دينار مدون عليه اسم الخليفة المستنصر الفاطمي

عملة ذهبية تحمل اسم الخليفة العاضد آخر خليفة فاطمي

الحواشي

1)Van Dam, Thomas E.,: "Money & Banking, An Introduction To The Financial System," D. C. Heath & Company, Lexington, Massachusetts. Toronto London, 1975 .pp 26-46.

وذكر المقريزي النقود التي كانت على وجه الدهر على نوعين هي الدراهم الوافية، أو البغلية، وهى دراهم فارس، وكان الدرهم منها وزنه زنة المثقال الذهب، والدراهم الطبرية والعتق. للمزيد راجع المقريزي:النقود الإسلامية القديمة، رسالة ضمن رسائل المقريزي، تحقيق رمضان البدرى وأحمد مصطفى، الطبعة الأولى ، دار الحديث ، القاهرة 1998، ص157.

2) السكة هي كلمة تدل على خاتم الحديد الذي تطبع عليه العملة، أو ضرب عليه بالمطرقة، ولذلك أطلق عليها مسمى:العملة المضروبة"، وسمى المكان الذي تصنع فيه"دار السكة" أو"دار الضرب"، وكل مسمار عند العرب سكة، وكان الدينار يسك من الذهب، أما الدرهم فكان يسك من الفضة، بينما أطلق على النحاس لفظ"الفلوس". لمزيد من التفاصيل راجع: البلاذرى:فتوح البلدان، تحقيق/رضوان محمد رضوان، دار الكتب

العلمية، بيروت–لبنان1983، ص525؛ الماوردى: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق/محمد فهمي السرجانى، المكتبة التوفيقية، القاهرة1978، ص149؛ ابن خلدون: العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى النفوذ الأكبر، تحقيق/على عبد الواحد وافى، دار نهضة مصر، القاهرة 1979،ج2، ص48؛المقريزي: إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق/ ياسر سيد صالحين،الطبعة الأولى، القاهرة 1999م ،ص42، 48؛المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، طبعة بولاق1853،ج1،ص404؛عبد المنعم ماجد:نظم الفاطميين ورسومهم في مصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة1978،ج1،ص127.

3) إبراهيم سليمان الكردي،عبد التواب شرف الدين:الحضارة العربية الإسلامية، منشورات ذات السلاسل،الكويت 1984، ص134.

4) عبد الملك بن مروان: كان يكنى أبا الوليد، ورشح الحجر كناية عن بخله، ثم تولى الخلافة بعد أبيه عام 65هـ|684م، وحدثت في عهده فتنة ابن الزبير، ثم توفى عبد الملك عام 86هـ/705م .ابن قتيبة: المعارف، تحقيق/ثروت عكاشة، مكتبة الأسرة، القاهرة2002، ص357.

5) المقريزي: النقود الإسلامية، ص160؛ إبراهيم سليمان الكردي،عبد التواب شرف الدين:المرجع السابق ، ص131، 132؛

Stephen,f.mason:Ahistory of the sciences, new york,1973,p.15-17.

6) هارون الرشيد:هو الخليفة العباسي هارون بن الخليفة المهدي،تولى الخلافة عام 170هـ/763م ويكنى أبو جعفر، وأمه الخيزران، وغزا الروم في كثير من السنوات، وحدثت في عهده نكبة البرامكة، وتوفى عام 193هـ/ 809م. السيوطي: تاريخ الخلفاء،الطبعة الأولى، دار ابن حزم ، لبنان2003،ص225–230.

7) المقريزي: النقود الإسلامية، ص165؛ محمد الصادق عفيفي:تطور الفكر العلمي عند المسلمين، مكتبة الخانجى، القاهرة1977، ص54؛

Stephen:op.cit,p.25.

8) الدوميلي: العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي، ترجمة/عبد الحليم النجار،محمد يوسف موسى، دار القلم، القاهرة1962، ص164.

9) سيدة كاشف:مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة1994، ص48.

10) أحمد بن طولون: هو الأمير أبو العباس أحمد بن طولون، وكان أبوه طولون من موالى نوح بن أسد السامانى عامل بخارى وخراسان، وأهداه في جملة مماليك إلى الخليفة المأمون، وظل طولون يترقى في المناصب حتى صار من جملة الأمراء، ثم ولد له ابنه أحمد في عام 220هـ /932م ، ونشأ أحمد بن طولون محبًا للعلم، وحافظًا للقرآن، متقناً للفقه ، ولما مات أبيه فوض إليه الخليفة المتوكل ما كان بيد أبيه، ثم تولى أمر مصر نائبًا عن باكيباك التركي، حتى استقل بولايتها حتى وفاته عام 270هـ / 982م. لمزيد المصرية للطباعة والنشر،القاهرة(د.ت)،جـ3، ص7-23.

11) ناصر خسرو:سفرنامة، ترجمة/يحي الخشاب،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة1993،ص182؛المقريزي:الخطط،ج1،ص42؛انستاس الكرملى:النقود العربية وعلم النميات،المطبعة المصرية،القاهرة1939، ص54.

12) أحمد الصاوي:مجاعات مصر الفاطمية، دار التضامن للطباعة والنشر، بيروت-لبنان1988، ص182.

13) المقريزي:إغاثة الأمة، ص55؛ النقود الإسلامية، ص167.

14) أحمد الصاوي:المرجع السابق، ص182.

15) ناصر خسرو:المصدر السابق،ص69؛عبد المنعم ماجد:ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر(التاريخ السياسي)، دار الفكر العربي،القاهرة1994،ص248؛أحمد الصاوي:المرجع السابق، ص193.

16) تاهرت:هو اسم لمدينتين متقابلتين بأقصى بلاد المغرب، يقال لأحدهما تاهرت القديمة، وللأخرى تاهرت المحدثة، وهي على بعد خمسة أميال من تاهرت القديمة، وهي في الإقليم الرابع بين تلمسان وقلعة بني حماد، وتعرف تاهرت القديمة"بتاهرت عبد

الخالق".ياقوت الحموي:معجم البلدان في معرفة السهل والوعر والخراب والعمار من كل مكان، دار الكتب العلمية ، بيروت–لبنان(د. ت)،ج1، ص397.

17) أيمن فؤاد سيد:الدولة الفاطمية في مصر–تفسير جديد–الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة2007، ص505.

18) أحمد الصاوي: المرجع السابق ، ص182.

19) الإدريسي:نزهة المشتاق في اختراق الأفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة (د. ت)، ص32.

20) المقريزي:الخطط،ج1،ص197.

21)Ehrenkreutz:the fiscal Administration of Egypt in the middle ages,Basoas 1954,p.507.

22) المعز لدين الله الفاطمي: هو أبو تميم معد بن إسماعيل المنصور محمد بن القائم المهدي الفاطمي، ولد بالمهدية في المغرب عام 319هـ /931م، وبويع له بالخلافة عام 341هـ /952م ، وفى عهده دخل جوهر الصقلي إلى مصر، ثم أقيمت الخطبة للخليفة المعز الفاطمي بأرض مصر وجاء إليها وتولى الخلافة ، وتوفى المعز لدين الله في عام 365هـ /975م.ابن أيبك: كنز الدرر وجامع الغرر(الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية)،تحقيق /صلاح الدين المنجد ،القاهرة 1961،جـ6،ص120 ،173؛

Delacy: A short History of the Fatimid khalifate, London 1923,pp100-102.

23) المقريزي: الخطط،ج1، ص432؛أيمن فؤاد سيد:المرجع السابق، ص505؛أحمد الصاوي:المرجع السابق، ص182.

24) راشد البراوى:حالة مصر في عهد الإخشيديين، مكتبة النهضة المصرية،القاهرة 1948،ص32؛ ناريمان عبد الكريم: دراسات في تاريخ مصر الإسلامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة2002، ص 16.

25) عطية مصطفى مشرفة:نظم الحكم بمصر في عهد الفاطميين،دار الفكر العربي،القاهرة1948،ص395؛سيدة كاشف:مصر في عهد الإخشيديين،مطبعة جامعة فؤاد،القاهرة1950،ص5.

26) أمينة إمام الشوربجى:رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة1994، ص130 .

27) المأمون العباسي: هو أبو العباس عبد الله بن الرشيد ولد عام 170هـ/786م، تولى الخلافة بعد نزاعه مع أخيه الأمين، وكان فصيحًا مفوهًا عالمًا، وتوفى عام 218هـ/833م .السيوطي : تاريخ الخلفاء، الطبعة الأولى، دار ابن حزم ، لبنان 2003، ص243-249.

28) انستاس الكرملي: المرجع السابق، ص42، 43.

29) عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين،ج1، ص127.

30) عبد المنعم ماجد: ظهور الخلافة الفاطمية، ص249.

31) المرجع نفسه، ص249.

32) جوهر الصقلي: هو القائد أبو الحسن جوهر بن عبد الله الكاتب الرومي، كان من موالى المعز الفاطمي، وهو الذي قاد الجيش الفاطمي وفتح مصر، وأقام الدعوة للخليفة المعز الفاطمي بمصر، واستمر عالي الشأن، حتى توفى عام 381هـ / 991م .ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق د/إحسان عباس، دار صادر بيروت –لبنان (د.ت) ،جـ1، ص375 ،376.

33) المقريزي:اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا، تحقيق/جمال الدين الشيال،محمد حلمي محمد،القاهرة1967-1973، ص115، 116؛النقود الإسلامية، ص169.

34) انستاس الكرملى: المرجع السابق ، ص 58.

35) يعقوب بن كلس: كان هذا الوزير يهوديًا من أهل بغداد، ثم أسلم في ولاية كافور الاخشيدى على مصر، ثم هرب إلى بلاد المغرب والتحق بخدمة الخليفة المعز لدين الله الفاطمي، ولما جاء المعز إلى مصر أسند إليه أمور الدواوين، وبعد وفاة المعز ولاه العزيز بالله الوزارة، فوضع قواعد الدولة ونظم أمورها، وتوفى في خلافة العزيز بالله وحزن عليه كثيرًا. المقريزي: الخطط ،جـ2، ص 5 ،6.

36) المقريزي:الخطط،ج2،ص6؛انستاس الكرملى:المرجع السابق،ص58.

37) راشد البراوى: المرجع السابق ، ص 304.

38) المخزومي:المنهاج في علم خراج مصر،المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية،القاهرة1986، ص31؛أحمد الصاوي: المرجع السابق ،ص 189-196؛ راشد البراوى:المرجع السابق، ص304.

39) أمينة الشوربجى: المرجع السابق ، ص 130، 131.

40) المخزومي: المصدر السابق ، ص30، 31.

41) أمينة الشوربجى: المرجع السابق ، ص131.

42) الخراريب هي دراهم خفيفة مدورة تساوى ثمن العملة العادية . انظر عبد المنعم ماجد:نظم الفاطميين ورسومهم،ج1، ص128 ،129.

43) المأمون البطائحي: هو الوزير الفاطمي أبي عبد الله بن فاتك البطائحي المعروف بالمأمون، تولى الوزارة عام 515هـ/1112م في عهد الخليفة الأمر بأحكام الله الفاطمي، وقام خلال وزارته بانجاز العديد من الأعمال على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وبقى بالوزارة حتى اعتقل في عام519هـ/1116م ، ثم قتل. عن ذلك انظر أبو المحاسن: المصدر السابق ،ج5، ص229.

44) أحمد الصاوي: المرجع السابق ، ص 195.

45) الأفضل بن بدر الجمالي: هو الوزير الأفضل بن بدر الجمالي،الذي تولى الوزارة خلفًا لأبيه بدر الجمالي، واستبد بأمور الدولة في عهد الخليفة الآمر بأحكام الله الفاطمي (495-524هـ/1101-1129م)، ثم دبر الخليفة الآمر بالله الفاطمي مؤامرة للتخلص منه بمساندة المأمون البطائحي، حتى قتل الأفضل شاهنشاه أثناء عودته من القاهرة إلى دار الملك بالفسطاط عام 515هـ/1121م .ابن منجب الصيرفي:الإشارة إلى من نال الوزارة ، تحقيق د/ عبد الله كلفي، المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية، القاهرة1923، ص101.

46) المقريزي:الخطط،ج1، ص450.

47) المصدر نفسه والجزء والصفحة؛ عبد المنعم ماجد: نظم الفاطميين، ص129.

48) أحمد الصاوي: المرجع السابق ، ص195.

49) المستنصر بالله الفاطمي:هو أبو تميم معد بن الظاهر لإعزاز دين الله على بن الحاكم الفاطمي، وهو الخامس من خلفاء مصر من الفاطميين، تولى الخلافة بعد موت أبيه في 427هـ|1035م، وقد حدثت في عهده محنة قصور مياه النيل، والمجاعات، واضطراب أحوال البلاد، مما دعاه إلى استقدام الوزير بدر الدين الجمالي لضبط الأمور، وتمكن بالفعل من ذلك، وامتدت سنوات حكم المستنصر الفاطمي نحو 60 عامًا، وتوفى عام 487هـ/1093م. أبو المحاسن: المصدر السابق ،جـ5، ص2-4.

50) صور: هي مدينة قديمة في بلاد الشام فتحها المسلمون في أيام عمر بن الخطاب، وكانت من قواعد الصليبيين في الحملات الصليبية.ياقوت الحموي: المصدر السابق، جـ3، ص433.

51) أمينة الشوربجى: المرجع السابق ، ص133.

52) المرجع نفسه، ص135، 136.

53) راشد البراوى: المرجع السابق ، ص 306؛أمينة الشوربجى:المرجع السابق، ص136-139.

54) المقريزي:إغاثة الأمة ، ص 57.

55) انستاس الكرملى: المرجع السابق ، ص59.

56) الخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي: هو الخليفة أبو على منصور بن العزيز بن المعز الفاطمي،مصري المولد والمنشأ والدار، وهو الخليفة الثالث من خلفاء الفاطميين بمصر، تولى ولاية العهد في حياة أبيه، ثم بويع له بالخلافة عام386هـ/996م، وكان عمره وقتها عشر سنوات، وكانت خلافته متناقضة فيها شجاعة، وإقدام، وجبن، وإحجام، وحماية للعلم، وانتقام من العلماء وسخاء وبخل، حتى اختفى، ولم يعثر له على أثر عام 411هـ/1020م.أبو المحاسن: المصدر السابق ،ج4، ص177 ، 178.

57) المقريزي:إغاثة الأمة، ص56، ويوضح المقريزي في كتابه إغاثة الأمة أن الفضة كانت تتخذ في مصر حليًا وأوانى، وقد يضرب منها شيء للمعاملات التي يحتاج إليها في اليوم لنفقات البيوت.

58) المقريزي:اتعاظ الحنفا،ج2،ص58؛راشد البرواى: المرجع السابق ، ص305.

59) الخليفة الآمر بأحكام الله: هو منصور بن الخليفة المستعلي بالله أحمد بن المستنصر، وهو السابع من خلفاء مصر الفاطميين، ولد في عام 490هـ /1096م، وظل في الخلافة مدة 29 عامًا، حتى تم اغتياله عام 524هـ /1129م. أبو الفدا:المختصر في أخبار البشر ، الطبعة الأولى ، المطبعة الحسينية، القاهرة (د.ت)،جـ2، ص95.

60) أحمد الصاوي: المرجع السابق ، ص190.

61) الرطل: هو معيار يوزن به، وهو عند الجمهور يساوى مائة وثمانية وعشرين درهمًا وأربعة أسباغ، أي ما يساوى بالرطل المصري أربعمائة وتسعة وأربعين وثمانية وعشرين من مائة جرام. على جمعة محمد على : المكاييل والموازنين الشرعية،الطبعة الثانية ،القدس للنشر والتوزيع ، القاهرة 2001، ص29، 30.

62) المقريزي:إغاثة الأمة، ص11.

63) الدراهم المزايدة هي الدراهم التي تزيد في الحجم دون الوزن، أما الدراهم القطع، فهي الدراهم التي يقتطع منها جزء، وكانت تقل قيمة الدراهم المزايدة والقطع عن قيمة العملة الرسمية، ومن ثم كان يعاد ضربها عند كل عملية إصلاح للعملة.عن ذلك راجع المقريزي: إغاثة الأمة، ص11،حاشية رقم3؛رأفت النبراوى: النقود الإسلامية في مصر، القاهرة1997، ص344.

64) الويبة: هي كيل مصري معروف، وهي تساوى سدس الإردب، أو مقدار كيلتين. على جمعة محمد على : المرجع السابق ، ص42.

65) الأوقية: من أشهر الموازين التي كانت سائدة في شبه الجزيرة العربية، ومقدارها أربعين درهمًا، وهي عند جمهور الفقهاء تساوى مائة وتسعة عشر جرامًا تقريبًا. لمزيد من التفاصيل راجع على جمعة محمد على : المرجع السابق، ص20 ،21.

66) المقريزي:إغاثة الأمة، ص13.

67) المصدر والصفحة نفسهما.

68) الوزير أبو محمد الحسن اليازورى: هو أبو الحسن بن عبد الرحمن، تولى الوزارة في عهد المستنصر الفاطمي منذ عام 442هـ/1050م، حتى عزل عنها عام 450هـ /1058م، وهو آخر الوزراء الأقوياء من أرباب القلم في الدولة الفاطمية .أيمن فؤاد سيد: المرجع السابق ، ص134.

69) المقريزي:إغاثة الأمة،ص 17.

70) المصدر نفسه، ص19، 20.

71) المصدر نفسه، ص21.

72) الخليفة الحافظ لدين الله: هو الخليفة الحافظ أبو الميمون عبد المجيد بن أبى القاسم محمد ابن المستنصر بالله الفاطمي، ولد بعسقلان عام468هـ/1075م، ثم بويع له بالخلافة عام 524هـ/1129م، وتوفى عام544هـ/1149م بقصر اللؤلؤة وعمره ستة وسبعون عامًا، وثلاثة أشهر وأيام.المقريزي:اتعاظ الحنفا،ج3،ص137، 189.

73) رضوان بن ولخشي:كان هذا الرجل من صبيان الركاب في العصر الفاطمي، وهو أول سني يتولى الوزارة للفاطميين، وكان شجاعًا، تولى ولاية قوص وأخميم، ثم تولى الوزارة، وعمل على خلع الخليفة الحافظ، ثم اعتقل بالقصر الفاطمي عام 534هـ/1139م لمدة ثماني سنوات، حتى هرب منه عام 542هـ/ 1147م، وتمكن من هزيمة جيش الخليفة الحافظ إلا أن الخليفة الحافظ أمر مقدمي السودان بالهجوم عليه فقتلوه غدرًا. أيمن فؤاد سيد: المرجع السابق ،ص198-204.

74) المقريزي: إغاثة الأمة، ص23، 24.

75) الفائز الفاطمي: اسمه الخليفة الفائز بنصر الله عيسى، تولى الخلافة بعد أبيه الظافر، وظل بالخلافة حتى توفى عام555هـ/ 1160م.السيوطي: المصدر السابق ، ص412.

76) طلائع بن زريك: هو الوزير طلائع بن رزيك وزير مصر، كان في بداية أمره واليًا على منطقة منية بني خصيب بصعيد مصر، وكان أهل القصر الفاطمي قد استنجدوا به بعد مقتل الخليفة الظافر الفاطمي على يد الوزير الصنهاجى عباس وولده نصر، فتوجه الصالح للقاهرة في جمع عظيم من العربان، فلما اقترب منها هرب عباس وولده وأتباعهم، وتولى الصالح الوزارة بالقاهرة في أيام الخليفة الفائز الفاطمي عام 549هـ /1154م، وكان فاضلًا سمحًا محبًا للعطاء، واستمر وزيرًا في خلافة العاضد الفاطمي الذي دبر حيلة لقتله، وتمكن بعض أجناد الدولة من قتله بالقصر عام 556هـ /1170م.ابن خلكان: المصدر السابق ،جـ4، ص526-528.

77) المقريزى: إغاثة الأمة، ص24.

78) أبو الصلت الأندلسي: الرسالة المصرية، تحقيق/عبد السلام هارون، القاهرة1973،مج1،ص24،23.

79) أبو شامة: الروضتين في أخبار الدولتين، تحقيق / محمد حلمي ، القاهرة 1962،ج1،ق2،ص231.

80) القلقشندي: مآثر الأنافة في معالم الخلافة، تحقيق/ عبد الستار فراج ، الكويت 1964،ج2،ص248.

81) عبد المنعم سلطان: الحياة الاجتماعية في مصر في العصر الفاطمي، دار الثقافة العلمية،الاسكندرية1999، ص6.

82) الهمذاني: مختصر كتاب البلدان، ليدن1885،ص1 ،2؛ القاضي النعمان :المجالس و المسايرات ، تونس 1978، ص556.

83) المقريزي: إغاثة الأمة، ص64-67 .

84) المصدر نفسه، ص61-63.

85) المصدر نفسه ، ص56، 57.

86) المصدر نفسه ، ص 5.

87) المصدر نفسه ، ص 64، 65.

88) المصدر نفسه ، ص65.

89) المصدر نفسه ، ص 65، 66.

90) المصدر نفسه ، ص 66.

91) المصدر والصفحة نفسهما.

92) المصدر والصفحة نفسهما.

93) المصدر نفسه ، ص 67.

94) عبد اللطيف البغدادي:الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة1998، ص44.

95) المقريزي: إغاثة الأمة، صفحات 11، 13، 15 ،19.

96) المقريزي:اتعاظ الحنفا ،ج3، ص115، 116 ؛ انستاس الكرملى:المرجع السابق، ص 58.

97) المقريزي: إغاثة الامة،ص10، 11.

98) المصدر نفسه، صفحات11، 13، 14.

99) المصدر نفسه ، ص13.

100) راشد البراوى: المرجع السابق ، ص305؛أحمد الصاوي: المرجع السابق ، ص184، 185.

101) المقريزي: اتعاظ الحنفا، ج2، ص58؛ راشد البراوى: المرجع السابق، ص305.

102) المقريزي: إغاثة الأمة، ص56 ،57.

103) جامع راشدة:كانت راشدة من الخطط القديمة بمصر، وتنسب لراشدة بن أدوب بن جديلة من قبيلة لخم العربية، وقد بني بها جامع راشدة في العصر الفاطمي، وتقع بالجبل المعروف بالرصد المطل على بركة الحبش، وقد دثرت هذه الخطة، ولم يبق في موضعها

إلا الجامع الحاكمى المعروف بجامع راشدة.المقريزي:المواعظ والاعتبار،ج2، ص282، 283.

104) المقريزي: إغاثة الأمة، ص13 ،14.

105) المصدر نفسه ، ص14.

106) المصدر نفسه ، ص17.

107) المصدر والصفحة نفسهما.

108) المصدر نفسه ، ص19-22.

109) المصدر نفسه ، ص22، 23.

110) المصدر نفسه ، ص23.

111) راشد البراوى: المرجع السابق، ص 308.

112) المقريزي:اتعاظ الحنفا،ج3،ص 93؛ أحمد الصاوي: المرجع السابق ، ص 199.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا– المصادر الأصيلة:

(1) الإدريسي (ت560هـ/1164م) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله :
– نزهة المشتاق في اختراق الأفاق.
*مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة(د.ت).
(2) ابن أيبك (أبو بكر بن عبد الله بن أيبك):
– كنز الدرر وجامع الغرر(الدرة المضيئة في أخبار الدولة الفاطمية).
*تحقيق /صلاح الدين المنجد ،القاهرة 1961.
(3) البلاذري(ت279هـ/892م) أحمد بن يحي:
–فتوح البلدان.
*تحقيق/رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان1983.
(4) ابن خلدون (808هـ/1406م) عبد الرحمن بن خلدون:
– العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي النفوذ الأكبر.
*تحقيق/على عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة 1979.
(5) ابن خلكان(ت681هـ/1282م) شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد:
– وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان.
* تحقيق د/إحسان عباس، دار صادر بيروت – لبنان (د.ت) .
(6) السخاوي (ت902هـ/1496م) الحافظ شمس الدين عبد الرحمن:
– الضوء اللامع لأهل القرن التاسع.
*الطبعة الأولى، مكتبة الحياة ، بيروت –لبنان (د.ت).
(7) السيوطي(ت911هـ/ 1509م) الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر:
– تاريخ الخلفاء.
*الطبعة الأولى، دار ابن حزم ، لبنان 2003.
(8) أبو شامة (665هـ/1226م) شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي:
– الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية .
*تحقيق / محمد حلمي ، القاهرة 1962.

(9) أبو الصلت الأندلسي(ت528هـ/1132م) أمية بن عبد العزيز الأندلسي:
– الرسالة المصرية.
* تحقيق/عبد السلام هارون،القاهرة 1973.
(10) عبد اللطيف البغدادي(ت629هـ/1231م) الطبيب عبد اللطيف البغدادي:
– الإفادة والاعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر.
*الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1998.
(11) أبو الفدا(ت732هـ/1331م)عماد الدين إسماعيل بن عمر:
– المختصر في أخبار البشر .
* الطبعة الأولى، المطبعة الحسينية ،القاهرة (د.ت) .
(12) القاضي النعمان(ت363هـ/973م) أبو حنيفة عبد الله بن منصور بن حيون :
– المجالس والمسيرات .
* تونس 1978.
(13) ابن قتيبة(ت279هـ/829م) أبو عبد الله محمد بن مسلم:
– المعارف.
* تحقيق/ثروت عكاشة، مكتبة الأسرة، القاهرة 2002.
(14) القلقشندي(ت821هـ/1418م) أبو العباس أحمد القلقشندي:
– مآثر الأنافة في معالم الخلافة.
* تحقيق/ عبد الستار فراج ، الكويت 1964.
(15) الماوردي(ت 450هـ/1058م) أبو الحسن على بن حبيب:
– الأحكام السلطانية والولايات الدينية.
*تحقيق/محمد فهمي السرجانى،المكتبة التوفيقية، القاهرة1978.
(16) أبو المحاسن(ت784هـ/1469م) جمال الدين أبو المحاسن ابن تغرى بردى:
–النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة.
*المؤسسة المصرية للطباعة والنشر،القاهرة(د.ت) .
(17) المخزومي(ت585هـ/1189م) أبو الحسن على بن عثمان المخزومي:
– المنهاج في علم خراج مصر.
*المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية،القاهرة 1986.

(18) المقريزي (ت845هـ/1441م) تقي الدين أبو العباس أحمد بن على:
ا- إغاثة الأمة بكشف الغمة.
*تحقيق/ ياسر سيد صالحين،الطبعة الأولى، القاهرة 1999.
ب- السلوك لمعرفة دول الملوك .
* تحقيق /محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان1997.
ج-المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار.
*طبعة بولاق1853.
د- اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا.
*تحقيق/جمال الدين الشيال،محمد حلمي محمد،القاهرة1967-1973.
هـ- النقود الإسلامية القديمة، رسالة ضمن رسائل المقريزي، تحقيق رمضان البدري وأحمد مصطفى، الطبعة الأولى، دار الحديث، القاهرة 1998.
(19) ابن منجب الصيرفي(ت542هـ/1147م) أبو القاسم على بن منجب:
- الإشارة إلى من نال الوزارة .
* تحقيق د/ عبد الله كلفي،المعهد العلمي الفرنسي للآثار الشرقية،القاهرة 1923 .
(20) ناصر خسرو(ت481هـ/1087م) ناصر خسرو قبادياني:
- سفرنامة.
*ترجمة/ يحي الخشاب،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة1993.
(21) الهمذاني(ت584هـ/1188م) أبو بكر احمد بن محمد الهمذاني:
- مختصر كتاب البلدان .
*ليدن1885.
(22) ياقوت الحموي(ت 626هـ/1228م) شهاب الدين أبو عبد الله الرومي:
- معجم البلدان في معرفة السهل والوعر والخراب والعمار من كل مكان.
*دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان(د.ت) .

ثانيًا - المراجع الحديثة العربية والمعربة:

(1) إبراهيم سليمان الكردي،عبد التواب شرف الدين (دكاترة):

– الحضارة العربية الإسلامية.
*منشورات ذات السلاسل،الكويت 1984.
(2) انستاس الكرملى:
– النقود العربية وعلم النميات.
*المطبعة المصرية، القاهرة 1939.
(3) أحمد الصاوي (دكتور):
– مجاعات مصر الفاطمية.
*دار التضامن للطباعة والنشر،بيروت–لبنان1988.
(4) الدوميلي:
– العلم عند العرب وأثره في تطور العلم العالمي .
*ترجمة/عبد الحليم النجار،محمد يوسف موسى، دار القلم، القاهرة1962.
(5) أمينة إمام الشوربجى (دكتورة):
– رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر في العصر الفاطمي.
*الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة1994 .
(6) أيمن فؤاد سيد (دكتور):
– الدولة الفاطمية في مصر–تفسير جديد.
*الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة2007.
(7) حسين عاصي (دكتور):
– المقريزي مؤرخ الدول الإسلامية في مصر .
* دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان 1992.
(8)) راشد البراوي(دكتور) :
– حالة مصر في عهد الإخشيديين.
*مكتبة النهضة المصرية،القاهرة 1948.
(9) رأفت النبراوى (دكتور) :

– النقود الإسلامية في مصر.
*القاهرة1997.
(10) سيدة كاشف (دكتورة):
ا– مصر في فجر الإسلام من الفتح العربي إلى قيام الدولة الطولونية.
*الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة1994.
ب– مصر في عهد الإخشيديين.
*مطبعة جامعة فؤاد،القاهرة1950.
(11) عبد المنعم سلطان (دكتور) :
– الحياة الاجتماعية في مصر في العصر الفاطمي.
* دار الثقافة العلمية، الاسكندرية1999.
(12) عبد المنعم ماجد (دكتور) :
ا– نظم الفاطميين ورسومهم في مصر.
*مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة1978.
ب– ظهور الخلافة الفاطمية وسقوطها في مصر(التاريخ السياسي).
*دار الفكر العربي،القاهرة1994.
(13) عطية مصطفى مشرفة (دكتور) :
– نظم الحكم بمصر في عهد الفاطميين.
*دار الفكر العربي، القاهرة1948 .
(14) على جمعة محمد على (دكتور) :
– المكاييل والموازنين الشرعية،الطبعة الثانية .
*القدس للنشر والتوزيع ، القاهرة 2001.
(15) محمد الصادق عفيفي (دكتور) :
– تطور الفكر العلمي عند المسلمين.
* مكتبة الخانجي، القاهرة1977 .

(16) ناريمان عبد الكريم (دكتورة) :
– دراسات في تاريخ مصر الإسلامية .
*الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة2002.

ثالثًا– المراجع الأجنبية:

(1)Stephen,f.mason:Ahistory of the sciences, new york,1977.
(2)Ehrenkreutz:The fiscal Administration of Egypt in the middle ages,Basoas 1954,
(3)Delacy: A short History of the Fatimid khalifate, London 1923.
(4)Van Dam, Thomas E.,: "Money & Banking, An Introduction To The Financial System," D. C. Heath & Company, Lexington, Massachusetts. Toronto London, 1975.